المتكلم وعمل الباحث. ونحيل في ذلك على مقارنته بين القياس عند القدامى والمحدثين [1]. ونحيل في ذلك أيضا على تصوّره للسان يقول بعد حديثه عن القياس ومباشرة بعد الشاهد السابق: «يجب ألا ننظر إلى اللغة على أنها مجموعة من كتب النحو و المعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس هي أمر معنوي لا وجود له إلا متصلا بالانسان. وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطإ في اللغة يجدر ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا بل الواجب حين نسمع قولا و نريد الحكم أن نتساءل هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كوّنه هو بنفسه وعلى أي قول قاس هذا».

وهو قول خطير يفضي في نهايته إلى إلغاء عمل التقعيد الذي هو مناط كل بحث لغوي. والذي فات الباحث بسبب عدم انتفاعه بالتمييز الآنف الذكر أن قياس الفرد يمثل مادّة معرفية خاما نسلط عليها وجهة نظر، نعزل بمقتضاها معطيات متجانسة. ونبني انطلاقا منها مادة علمية ندوّنها في الكتب النحوية والمعاجم اللغوية. وعلى كلّ فلا يمكن الإجابة على الأسئلة التي يطرحها ولا الحكم على قول بالخطإ أو الصواب دون الرجوع إلى قواعد النحاة أو إلى قواعد أخرى شبيهة بها نصوغها صياغة أفضل وتُجْزِئُنَا عن القواعد النحوية السابقة. اللهم إلا أن نستعيض عن هذه القواعد بحكم حدسي وهو ما لا يمثّل معرفة لغوية نظرية. ويترتّب عن عدم التمييزهذا ثقة مبالغ فيها بالفصحاء المتكلمين بالسليقة لسانا ما. بينما يسمح لنا التمييز الآنف الذكر بالفصل بين النظام المجرّد حصيلة المعرفة العلمية التي بنيناها وهو يتحقق عادة في كلام الفحصاء دون أن يتماهى به وبين الإنجاز الفردي الذي تؤثّر فيه دائما ظروف الإنجاز مهما خفيت. وبذلك نتجنب القول بعصمة المتكلم بالسليقه. وهو ما قال به إبراهيم أنيس [2]. وعلى

---

1 المرجع السابق ص 46.

2 المرجع السابق ص 202: «إنّ صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ..... دون أن يدرك أنّه أخطأ»